

إقرار أميركي بفشل سياسة الضغط على الحوثيين ورسائل مشفرة للحكومة الشرعية

جزء من الواقعية الأميركية في معالجة الملفات الساخنة والتخلص من أعبائها



تصريحات ليندركينغ أكثر من مجرد زلة لسان

كطرف سياسي بينما هم أنفسهم يصرون على تقديم أنفسهم بفاعلهم ورفضهم لجهود السلام كمنظمة وجماعة إرهابية. ويذهب الجبري إلى أن محاولة شرعنة الحوثي من قبل الأطراف الدولية تأكيد على عدم فهم تلك الأطراف للواقع السياسي في اليمن لاسيما الجانب الأيديولوجي للجماعة الحوثية الذي يرفض التعايش ويؤسس للعنصرية والطبقية، بينما لا يوجد في قاموس الجماعة ما يشير إلى الديمقراطية أو المساواة بين اليمنيين.

وأضاف "لا يزال المجتمع الدولي أيضا يجهل اللغة التي يفهمها الحوثيون وهي لغة القوة العسكرية أو الأوامر الواردة من طهران، كما أن التعامل مع الحوثي كطرف حقيق مكاسب على أرض الواقع وفقا للتصريح الأميركي يشجع المنظمات الإرهابية الأخرى في المنطقة لتحقيق مكاسب ميدانية وفرض أمر أسوة بالمليشيا الحوثية".

ضعف الحكومة اليمنية التي لم تستطع تغيير المعادلة على الأرض أو الضغط على الحوثيين عسكريا واكتفائها بالرهان على الضغوط الدولية المحتملة على الحوثيين وإدانة الخروقات الحوثية المتكررة لاقتراح ستوكهولم في ما يخص الحديدة أو تقدمهم نحو مارب، على اعتبار أن كل ذلك يندرج تحت خاتمة "التمنيات" ولن يغير من الأمر شيئا ما لم يكن هناك موقف حازم من قبل الحكومة تجاه الحوثيين.

وأضاف الطاهر "المبعوث الدولي والخارجية الأميركية لا يريدان القول صراحة للحكومة اليمنية: عليكم أن تتحركوا عسكريا وتوحدوا جهودكم للضغط على الحوثي".

وفي ذات السياق، يؤكد الباحث السياسي اليمني رماس الجبري أن التصريحات الأميركية الجديدة بمثابة تكرار لخطا الولايات المتحدة، حين تم إلغاء تصنيف مليشيا الحوثي كمنظمة إرهابية ومحاولة التعامل مع الحوثيين

إيران وترتيبات الانسحاب من الساحة الأفغانية والتعاطي مع عناصر القوة على الأرض لطي صفحة تلك الملفات وإنهاء تورط واشنطن المباشر فيها وهو ذات الأمر الذي يفسر الشروع في سحب القوات الأميركية من الخليج وتحديدا بطاريات باتريوت في الوقت الذي يكثف فيه الحوثيون من هجماتهم على أبرز حلفاء أميركا في المنطقة.

واعتبر الباحث السياسي اليمني محمود الطاهر في تصريح لـ "العرب" قول الخارجية الأميركية أنه تم فهم تصريحات مبعوثها إلى اليمن بطريقة خاطئة، ثم دعوتها للتعامل مع الحقائق الموجودة على الأرض، بأنه إشارة إلى رغبة واشنطن في إيصال رسالة مفادها أن من يحقق مكاسب على الأرض لا يمكن تجاهله.

ولفت الطاهر إلى أن تصريحات الخارجية الأميركية التي أكدت فيها على أنه لا يمكن لأحد إبعاد الحوثيين وإخراجهم بالتمني فقط، إشارة أخرى

الحوثيين على شن الحرب وتفاقم معاناة المواطنين اليمنيين أكثر من كونهم جزءا من حل الصراع".

ووصف الكاتب والسياسي اليمني علي البخيتي في تصريح لـ "العرب" التصريحات الأميركية الأخيرة بأنها "تتسق مع ما تتجه إليه سياسة الولايات المتحدة في أفغانستان من الاعتراف بسلسلة حركة طالبان ومن السماح لها بتدريجيا بالاستيلاء على المزيد من المدن انتهاء بالعاصمة".

ووصف البخيتي وهو قيادي سابق في الجماعة الحوثية وواشنطن بأنها "جزء من توجه لإيصال الحوثيين إلى الحكم في اليمن بشكل رسمي" وهي السياسة التي بدأتها، حسب البخيتي، بإلغاء تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية وهي "الرسالة الخاطئة جدا التي جعلت الحوثيين يتقدمون نحو مارب ويواصلون الكثير من جرائمهم مستندين إلى هذا الدعم الأميركي الذي لم يكونوا ينتظرونه ولا حتى يتخيلونه".

واعتبر البخيتي أن إدراج واشنطن بعض الشخصيات الحوثية في قائمة العقوبات "استهانته باليمن واليمنيين"، مضيفا "ما الفائدة من إضافة اسم قيادي حوثي لا يملك دولارا واحدا في بنك أجنبي ولم يسافر حتى إلى بيروت أو القاهرة ولا يعرف العالم ولا يهتم بشؤونهم، فيما كان هناك قرار بالفعل يصنف الحوثيين كجماعة إرهابية وكان يمكن الضغط على الجماعة عبر هذا القرار والضغط على عُمان بوقف نشاط الحركة فيها ومنع الدول الأوروبية من استضافة قيادات الحركة حتى تبدأ بالتفاوض بشكل جدي".

ونوه البخيتي بأن الإجراءات والمواقف الأميركية تسببت بإلغاء أوراق القوة الأميركية التي كان يمكن الضغط من خلالها على الحوثيين، وهو الأمر الذي يضع العديد من علامات الاستفهام حول حقيقة الأهداف الأميركية وجديتها في مواجهة المشروع الإيراني في المنطقة وفي مواجهة الإرهاب عموما، سواء إرهاب طالبان والقاعدة أو إرهاب الحوثيين.

وأرجعت مصادر دبلوماسية التصريحات الأميركية إلى ما تصفه تلك المصادر بنهج الواقعية السياسية الذي ترغب إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في التعامل بها مع الملفات الساخنة مثل ملف الاتفاق النووي مع

التصريحات الأميركية التي وصفت الحوثيين بأنهم "لاعب شرعي" في ملف الأزمة اليمنية تعد حسب توصيف مراقبين سياسيين تعبيراً عن استراتيجية واشنطن التي تتركز حول التعامل مع المعطيات على الأرض، كما تمثل انعكاساً لتراجع الخيارات الدولية في التعاطي مع حالة التصلب الحوثية.

العسكري الواسع في مارب وجرائمها وانتهاكاتها اليومية بحق المدنيين واعتداءاتها على دول الجوار وتهديد خطوط الملاحة، مشيراً في سلسلة تغريدات على تويتر إلى أن هذا الموقف ينطلق من "اعتقاد خاطئ بإمكانية دفع الميليشيا للانخراط في جهود التهدئة وجلب السلام لليمن والمنطقة".

وقال الإيراني إن مليشيا الحوثي اعتبرت "قرار الإدارة الأميركية رفع تصنيفها كمنظمة إرهابية ضوفاً أخضر لمزيد من الإرهاب، وتوجهت بإيعاز إيراني لتصعيد عملياتها العسكرية، ورفع وتيرة هجماتها الإرهابية في المناطق المحررة وفي السعودية، الأمر الذي ضاعف الخسائر البشرية بين المدنيين وفاقم المساءة الإنسانية في اليمن".

ودعا الوزير اليمني "الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي لإعادة النظر في أسلوب التعاطي مع مليشيا الحوثي وتبني نهج الضغط السياسي والعسكري، وتصنيفها ضمن قوائم الإرهاب ومحاكمة قياداتها كجرمي حرب ودفعها للانخراط بجديّة في جهود التهدئة وإحلال السلام، ووضع حد للمعاملة الإنسانية المتفائلة لليمنيين".

وعقب وزارة الخارجية الأميركية الجمعة على ردود الأفعال التي صدرت حول تصريحات مبعوثها إلى اليمن عبر بيان نشرته على حسابها الرسمي على تويتر جددت فيه تأكيدها على اعتراف الولايات المتحدة بالحكومة اليمنية باعتبارها "الحكومة الشرعية الوحيدة المعترف بها دولياً في اليمن".

وأشار البيان الأميركي إلى خلفيات التصريح الذي أطلقه المبعوث الخاص إلى اليمن حيث "يسيطر الحوثيون على الناس والأراضي في اليمن" وأنه "لا يمكن لأحد إبعادهم أو إخراجهم من الصراع عبر التمني فقط". وأضاف "لذلك دعونا نتعامل مع الحقائق الموجودة على الأرض".

واستدرك بيان الخارجية الأميركية "سيحيا الحوثيون إلى أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من أي عملية سلام في اليمن. ومع ذلك مازلنا نشعر بالقلق إزاء تركيز

صالح البيضان

عدن - أشارت تصريحات أدلى بها المبعوث الأميركي إلى اليمن نيم ليندركينغ حالة من الجدل السياسي في الأوساط اليمنية وتباينا في المواقف بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين، فبينما صنفت مصادر مقربة من الحكومة الموقف الأميركي بأنه امتداد للارتباك والتناقض الذي أبدته واشنطن إزاء الملف اليمني، رحبت قيادات حوثية بالتصريحات وقلقت قيادات أخرى من أهميتها.

وفي محاولة لإظهار القوة وتبادل الأدوار، قلل القيادي البارز في الجماعة الحوثية، محمد علي الحوثي من أهمية التصريح الأميركي، وقال في تغريدة على تويتر إن "تغيير الموقف الأميركي أو وقاه لا يمنح مرتزقته مكسبا غير دعم الإرهاب ولن يغير انتصار الشعب اليمني الخائر ما انتزع من العدوان العسكري الأميركي البريطاني السعودي".

وأردف بأن "ما تصرح به الخارجية الأميركية دعم وشراكة سياسية لخبرائها وعناصرها ذات الخوذ الخضراء وسلاحها الأميركي وإثبات أن أميركا تقتل الشعب اليمني".



علي البخيتي
موقف واشنطن من الحوثيين مطابق لموقفها من طالبان

ومن جهته رحب نائب وزير الخارجية في حكومة الحوثيين غير المعترف بها بالتصريحات الأميركية، وقال حسين العزبي في تغريدة على تويتر "الخطاب الواقعي دائما مهم ومطلوب وكل تعديل إيجابي في مواقف الدول تجاه صنعاء سيكون لا شك محل ترحيبنا".

وفي أول موقف رسمي للحكومة اليمنية هاجم وزير الإعلام معمر الرياني بشكل ضمني الموقف الأميركي معتبرا أنه ياتي في سياق "التراخي الدولي في التعامل مع مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران وتجاهل تصديدها

لي ذراع بين الحكومة العراقية وقوى شيعية بشأن سلفة مالية لإقليم كردستان

الحكومة بإعطاء حصة الإقليم من الموازنة العامة". وقالت في بيان لم تلتزم حكومة الإقليم بتنفيذ ما عليها من التزامات للحكومة الاتحادية لبتسنى إجراء المقاصة المخصوص عليها قانونيا. وأضافت "الادعاء بأن هذا المبلغ هو سلفة التفاف على قانون الموازنة سيعرض الحكومة للمساءلة القانونية والشعبية".

وتضع ضغوط الأحزاب والمليشيات الشيعية على إقليم كردستان العراق باستخدام الورقة المالية كتهمة في ورطة شديدة، بينما يطلب منها تسديد أموال هي لا تمتلكها أصلا، احتصارها الذي سيحرم نحو ثمانية والى اجتماعية ويهددها الشارع المحتقن والغاضب من عدم انتظام صرف رواتب الموظفين.

العبيدي أن قرار مجلس الوزراء إرسال أموال للإقليم "يدخل ضمن صفقات المجاملة السياسية لأنه خارج الإطار الدستوري"، مضيفا قوله "نحن كائتلاف نرفض عمليات المجاملة التي تكون خارج الأطر الدستورية والقانونية وخارج ما أقر في الفقرة 11 من قانون الموازنة العراقية والتي تنص على أن يلتزم الإقليم ببعض البنود المتفق عليها، مقابل التزام

مناطق متنازع عليها على رأسها محافظة كركوك النفطية. أما الخزعلي فهو أحد أبرز ممثلي معسكر الموالات لإيران في العراق، وموقفه من إقليم كردستان مطابق للموقف الإيراني الغاضب من قيادة الإقليم باعتبارها صديقة للولايات المتحدة ومتعاونة معها. واعتبر سلام الزبيدي العضو في تحالف النصر بقيادة

حسناً، وتؤكد مصادر عراقية أن الخلاف السياسي بامتياز. وتوضح المصادر أن القوى المعارضة على صرف حصة الإقليم أو منح تسهيلات مالية هي تلك التي لها خلافات سياسية مع الأحزاب الكردية والمتخوفة من تحالف تلك الأحزاب ضدها مع خصومها ومناشئها، وفي مقدمة هؤلاء الخصوم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

وتعتبر عدة أحزاب وفصائل شيعية مسلحة أن الكاظمي يصد مجاملة قيادة الإقليم لتتقن الصداقة معها استعدادا للمرحلة القادمة وما ستفضي إليه الانتخابات البرلمانية المقررة لشهر أكتوبر القادم.

ولم يعلن الكاظمي مشاركته في تلك الانتخابات سواء عن طريق تشكيل سياسي بقيادته أو بدعمه لأحد الأحزاب أو الائتلافات المرشحة. ومع ذلك فإن حظوظه قائمة في قيادة الحكومة التي ستنتج عنها إذا حظي بترشيح ودعم قوى سياسية حليفة له.

ومن القوى المعارضة بشكل ملن على تحويل دفعات مالية من بغداد إلى أربيل ائتلاف النصر بقيادة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي ومليشيا عصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي. وكان العبادي قد دخل في خلافات حادة مع قيادة إقليم كردستان عندما أقدمت الأخيرة سنة 2017 أثناء رئاسته للحكومة على تنظيم استفتاء على استقلال الإقليم، واجهه العبادي بشدة وصولا إلى استخدام القوة العسكرية لإخراج قوات البشمركة الكردية من

قرار الأخيرة تحويل دفعات مالية شهرية لحكومة الإقليم بقيمة 200 مليار دينار (حوالي 140 مليون دولار) لكل دفعة حتى تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها الأساسية وعلى رأسها دفع رواتب الموظفين. وهو القرار الذي اعترضت عليه تلك القوى بشدة معتبرة أن الإقليم لم يَفِّ بالتفاقيات المخصوص عليها في قانون الموازنة.

وأوضح ناظم أن "ما صوّت عليه مجلس الوزراء هو منح سلفة لإقليم كردستان لتغطية رواتب الموظفين باعتبار هؤلاء مواطنين عراقيين". كما نقلت عنه شبكة روودا الإخبارية قوله "الحكومة العراقية تنظر إلى الجانب الإنساني من الموضوع، ولذلك صوت المجلس على منح السلفة للإقليم".

وبينما يبدو الخلاف على حصة إقليم كردستان العراق من موازنة الدولة ماليا

قرار الأخيرة تحويل دفعات مالية شهرية لحكومة الإقليم بقيمة 200 مليار دينار (حوالي 140 مليون دولار) لكل دفعة حتى تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها الأساسية وعلى رأسها دفع رواتب الموظفين. وهو القرار الذي اعترضت عليه تلك القوى بشدة معتبرة أن الإقليم لم يَفِّ بالتفاقيات المخصوص عليها في قانون الموازنة.

وأوضح ناظم أن "ما صوّت عليه مجلس الوزراء هو منح سلفة لإقليم كردستان لتغطية رواتب الموظفين باعتبار هؤلاء مواطنين عراقيين". كما نقلت عنه شبكة روودا الإخبارية قوله "الحكومة العراقية تنظر إلى الجانب الإنساني من الموضوع، ولذلك صوت المجلس على منح السلفة للإقليم".

وبينما يبدو الخلاف على حصة إقليم كردستان العراق من موازنة الدولة ماليا

أربيل (العراق) - عادت حصة إقليم كردستان العراق من موازنة الدولة العراقية لتشكل مادة للخلافات السياسية الحادة رغم مضي أكثر من ثلاثة أشهر على إقرار قانون الموازنة بعد تجاوز خلافات عميقة حول تلك الحصة.

وأعلنت حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي المضي في تطبيق قرارها بتحويل دفعات مالية على شكل سلفة لحكومة الإقليم، رغم اعتراضات قوى سياسية شيعية على ذلك.

وقال حسن ناظم المتحدث باسم مجلس الوزراء "القرار اتخذ من قبل مجلس الوزراء وهناك إجراءات فنية قيد الإنجاز وحالما تنتهي يتم إرسال المبالغ المالية".

ودسّنت قوى سياسية شيعية عملية لي ذراع مع حكومة مصطفى الكاظمي بعد

ائتلاف إياد علاوي: تزوير الانتخابات بدأ

ومن ضمن ماخذ الائتلاف على ترتيبات المفوضية أشار البيان إلى وجود عدد كبير من الناخبين والمهجرين بعيدا عن مناطق ومراكز انتخابهم فضلا عن إلغاء تصويت محذرا من وجود "مؤشرات عن المخارج الذي سيحرم نحو ثمانية ملايين عراقي من التصويت". كما أشار الائتلاف إلى وجود ملاحظات حول وسائل مرتبطة بالعد والفرز والقوانين والأنظمة والأليات المستخدمة.

أذانه عن جميع الملاحظات والنصائح التي تقدم الائتلاف بها لأجل تصحيح المسار الديمقراطي في البلد. كما شكك الائتلاف في آلية تكوين الدوائر الانتخابية وكيفية استحداثها، محذرا من وجود "مؤشرات عن المخارج الذي سيحرم نحو ثمانية ملايين عراقي من التصويت". كما أشار الائتلاف إلى وجود ملاحظات حول وسائل مرتبطة بالعد والفرز والقوانين والأنظمة والأليات المستخدمة.

بغداد - عبر ائتلاف الوطنية بقيادة رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي عن يقينه بعدم توفر الشروط الأساسية لإجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة بشفافية وبعيداً عن التزوير الذي شاب الانتخابات الماضية. وقال الائتلاف في بيان نشره الجمعة إن "جميع المؤشرات الحالية لا تدنئ بانتخابات نزيهة تكون بداية لعهد سياسي جديد، متفهما مفضوية الانتخابات بإغماض عيونها وصم



خلاف سياسي بمظهر مالي
دوافع إنسانية وراء إقرار الحكومة سلفة مالية لحكومة الإقليم
حسن ناظم سلام الزبيدي



للعرض فقط